

انعكاسات تحرير السوق الجزائرية للتأمينات على الاقتصاد الوطني
**The implications of the liberalization of the Algerian market for
insurance on the national economy**

الطالبة حميداني دونيا
د. للوشي محمد
جامعة البليدة 2

تاريخ الارسال: 06/05/2018 ، تاريخ القبول: 16/06/2018 ، تاريخ النشر: 2018/06/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على انعكاسات تحرير السوق الجزائرية للتأمينات على الاقتصاد الوطني من خلال تحليل وتقييم قطاع التأمينات قبل وبعد تحريره سنة 1995 وذلك استنادا على مجموعة من المعطيات والاحصائيات لتحليل حجم الأقساط المحصلة، مؤشري الكثافة والاختراق وصولا الى قياس نسبة مساهمة القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني. ولقد استخلصت الدراسة الى أن القطاع حقق نتائج إيجابية بعد تحريره إلا أنه لم يرقى بعد الى مستوى التطلعات وبقيت الكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق القطاع للأهداف المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: تحرير قطاع التأمين، مؤشري الكثافة والاختراق، التوظيفات المالية، الاقتصاد الوطني.

Abstract : This study aims at shedding light on the implications of the liberalization of the Algerian market for insurance on the national economy through the analysis and evaluation of the insurance sector before and after its liberation in 1995 based on a set of data and statistics to analyze the volume of premiums collected, indices of density and penetration to measure the contribution of the sector in financing the national economy . The study concluded that the sector achieved positive results after its liberation, but it has not yet reached the level of aspirations and there are many obstacles that prevent the achievement of the sector to the desired goals.

Key words : Insurance sector liberalization, Density and penetration index, Financial employment, National economy.

Résumé ; Cette étude vise à faire la lumière sur les conséquences de la libéralisation du marché algérien de l'assurance sur l'économie nationale à travers l'analyse et l'évaluation du secteur de l'assurance avant et après sa libération en 1995, sur la base d'un ensemble de données et de statistiques pour analyser le volume des primes collectées, indices densité et la pénétration vers le bas pour mesurer la proportion de la contribution du secteur au financement de l'économie nationale . L'étude a conclu que le secteur a obtenu des résultats positifs après sa libération, mais qu'il n'a pas encore atteint le niveau des aspirations et qu'il existe de nombreux obstacles qui empêchent la réalisation du secteur aux objectifs souhaités.

Mots-clés : libéralisation du secteur de l'assurance, indice de densité et de pénétration, emploi financier, économie national.

مقدمة

عرف الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الثمانينات عدة تشوهات خاصة بعد الأزمة البترولية التي شهدتها البلاد سنة 1986، فعمدت الدولة الجزائرية الى ضرورة إيجاد حل لإنعاش الاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة، حيث تبنت جملة من الإصلاحات الاقتصادية ومن أهم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر آنذاك تغيير النظام الاقتصادي القائم والتوجه نحو اقتصاد السوق محاولة من وراء ذلك الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتكييف اقتصادها مع التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من أجل الخروج من الأزمة. بدخول الجزائر في مرحلة الإصلاحات كان لا بد عليها من إعادة تنظيم مختلف القطاعات من أجل الرفع في نسبة مشاركة القطاعات في بناء الاقتصاد الوطني، وباعتبار قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية داخل أي دولة إذ يعتبر أحد أهم مصادر الثروة داخل الاقتصاد الوطني قامت الدولة الجزائرية بالتدخل واتخاذ عدة إجراءات من أجل النهوض بالقطاع بما يتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد الذي انتهجته الجزائر حيث أصدرت عدة قوانين وتنظيمات مست هذا القطاع كللت بتحرير السوق الجزائرية للتأمينات بموجب الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 أمام المستثمرين الخواص بعد أن كان القطاع محتكرا ولسنوات طويلة من طرف الشركات العمومية ليعرف القانون تعديلا في سنة 2006 بموجب الأمر 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب.

انطلاقا من هذا الجانب نسعى من خلال هذا البحث الى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: "ما هي انعكاسات تحرير السوق الجزائرية للتأمينات على الاقتصاد الوطني" لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى أربعة محاور حيث سننتظر في المحور الأول الى التطور التاريخي لقطاع التأمينات الجزائري أما المحور الثاني خصص لعرض هيكل السوق الجزائرية للتأمينات، المحور الثالث سنقوم من خلاله بتحليل نشاط التأمين بالجزائر في ظل احتكار الدولة للقطاع كما سنوضح مبررات توجه الجزائر نحو تحرير قطاع التأمين وأثاره على الاقتصاد الجزائري من خلال المحور الرابع، ويختم البحث بنتائج.

المحور الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمينات بالجزائر

مر قطاع التأمينات بالجزائر بعدة تغيرات وتطورات اختلفت باختلاف المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية. وتتمثل أهم مراحل تطور قطاع التأمين الجزائري في:

1. المرحلة الاستعمارية: خلال هذه المرحلة كان التشريع الفرنسي القائم هو المطبق في الجزائر، فامتد الى الجزائر التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين وخاصة منه قانون 13 جويلية 1930 المنظم لعقد التأمين. وكان قطاع التأمين في الجزائر مستغلا من طرف شركات أجنبية¹. ثم صدرت فيما بعد عدة نصوص قانونية تتعلق بعقود التأمين مكملة للقانون الفرنسي المؤرخ في 13 جويلية 1930.

2. مرحلة الاستقلال: بعد الاستقلال وبمقتضى قانون 31 ديسمبر 1962 بقي التشريع الفرنسي القائم هو التشريع المعمول به ما عدا ما كان يتنافى منه مع السيادة الوطنية. وكان قطاع التأمين مستغلا من طرف شركات أجنبية فرنسية في معظمها وكانت أغلب الشركات الفرنسية شركات فرعية مركزها في فرنسا ولم تكن خاضعة لرقابة الدولة الجزائرية وكانت تدفع الى شركات إعادة التأمين الفرنسية فلم تكن الجزائر تستفيد منها بسبب التحويل المستمر لرؤوس الأموال الى الخارج. لذلك اتخذت قرارات أولية في سنة 1963 تتمثل في انشاء إعادة

¹ عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري الجزء الأول التأمينات البرية، الطبعة الثالثة، مطبعة ردكول (الجزائر)، 2002، ص 32.

التأمين وفي احدث رقابة الدولة على مؤسسات التأمين¹. ثم جاء احتكار الدولة لقطاع التأمين بصور الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 الذي وضع حدا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف شركات أجنبية. واستمر احتكار الدولة للقطاع حتى عام 1995 مرحلة تحرير السوق الجزائرية للتأمينات².

3. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: في سنة 1995 صدر الأمر رقم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 الذي يعد بمثابة النص المرجعي في القانون الجزائري للتأمينات بحيث سمح بوضع حد لاحتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح المجال للاستثمار من طرف الخواص، وأعاد ادراج الوسطاء ضمن نشاط التأمين بالجزائر الذين لم يكونوا موجودين في ظل احتكار الدولة لهذا النشاط. عرف القانون 95-07 تعديلا سنة 2006 بموجب القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 عدل بمقتضاه أحكاما مختلفة تتمثل في تعزيز نشاط التأمين على الأشخاص، اصلاح حق المستفيد، انشاء شركة التأمين البنكي، الفصل في نشاط شركات التأمين، انشاء صندوق ضمان المؤمنين، فتح السوق للشركات الأجنبية، انشاء لجنة لمراقبة التأمينات³.

المحور الثاني: هيكل قطاع التأمينات بالجزائر

شهد قطاع التأمينات بالجزائر في ظل احتكار الدولة للقطاع هيمنة الشركات العمومية على القطاع لسنوات طويلة حتى جاء المرسوم رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي وضع حد لاحتكار الدولة للقطاع وفتح المجال للمستثمرين الخواص لتمكينهم من ممارسة نشاط التأمين، حيث أصبحت السوق تنقسم الى شركات عمومية وخاصة.

1. الشركات العمومية النشطة في السوق الجزائرية للتأمينات: ينشط في السوق الجزائرية للتأمينات عدة شركات عمومية تمارس مختلف عمليات التأمين و/أو إعادة التأمين، تتمثل الشركات العمومية في⁴: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT)، شركة تأمين المحروقات (CASH) وهي فرع تابع لسوناطراك. الشركات الثلاثة الأولى أنشأت فروع للتأمين على الحياة بموجب القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي يطلب من شركات التأمين الامتثال للوائح التي تتطلب الفصل بين تأمينات الحياة والأضرار الى كيانين منفصلين، تتمثل هذه الفروع في: TAAMINE LIFE ALGERIE هي فرع للتأمين على الحياة أنشأ من طرف الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT)، CAARAMA Assurance هي فرع للتأمين على الحياة أنشأ من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، SAPS هي فرع للتأمين على الأشخاص أنشأ في إطار اتفاقية شراكة بين كل من SAA والمؤسسة الفرنسية للتأمين Massif. بالإضافة الى شركتين عموميتين متخصصتين في تأمين مخاطر الائتمان هما: شركة تأمين قروض التصدير (CAGEX) وشركة ضمان القروض العقارية (SGCI) وشركة عمومية متخصصة في إعادة التأمين هي الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).

2. الشركات الخاصة النشطة في السوق الجزائرية للتأمينات: ينشط في السوق الجزائرية للتأمينات عشر (10) شركات خاصة تمارس مختلف عمليات التأمين. افتتح نشاط التأمين أمام القطاع الخاص جاء نتيجة نهاية احتكار الدولة لعمليات التأمين بموجب الأمر 95-07 المؤرخ

¹ عبد الرزاق بن خروف، مرجع سابق، ص 32.

² معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، ص 22.

³ Guide des assurances en Algérie, Edition 2015, présenté par KPMG, dépôt légal : 2918-2014, ISBN : 978-9947-807-24-8, pp12-14.

⁴ Le secteur des assurances en Algérie, publication des services économiques, Trésor (Direction Générale), septembre 2013, p02.

في 25 جانفي 1995 الذي يتيح انشاء شركة جزائرية خاصة، تتمثل الشركات الخاصة الناشطة في السوق الجزائرية في¹: الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)، الجزائرية للتأمين (2A)، أليانس للتأمينات (Alliance assurances)، أكسا الجزائر للتأمين (AXA)، (Algérie Assurance)، كارديف الجزائر (Cardiff EIDjazair)، مصير الحياة (Macir vie)، سلامة للتأمين (Salama Assurance)، ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (Trust Alegria Assurance et Réassurance)، المتوسطية العامة للتأمينات (GAM)، الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الأشخاص (AGLIC).

3. **التعاونيات والتعاضديات الناشطة في السوق الجزائرية للتأمينات:** ينشط في السوق الجزائرية للتأمينات ثلاثة أنواع من التعاضديات والتعاونيات هي²: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC)، شركة التأمين التعاضدي (MUTUALIST).

4. **هيئات المراقبة على قطاع التأمين الجزائري:** تهدف الدولة من خلال هذه الهيئات الى حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسر شركات التأمين أيضا، تتمثل هذه الهيئات في³: وزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، لجنة الاشراف على التأمينات، صندوق ضمان التأمينات، الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR)، الهيئة المركزية للأخطار.

المحور الثالث: تحليل نشاط التأمين في ظل احتكار الدولة لقطاع التأمينات

يسمح تحليل نشاط التأمين بالتعرف على مدى مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني وهذا في ظل احتكار الدولة للقطاع الذي دام لسنوات طويلة.

1. **انتاج قطاع التأمين الجزائري حسب شركات التأمين:** يتم تحليل انتاج قطاع التأمين حسب الشركات لغرض التعرف على نسبة مساهمة كل شركة في تطور رقم أعمال القطاع.

الجدول رقم (01): انتاج قطاع التأمين الجزائري حسب الشركات للفترة 1985-1995

الوحدة: مليون دج

الشركات	CAAR		SAA		CAAT		MAATEC		CNMA		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1985	1358	36.19	2097	55.89	-	-	12	-	285	7.59	3752	100
1986	1055	26.39	2172	54.33	399	9.98	12	-	360	9	3998	100
1987	1159	27.24	2289	53.79	400	9.40	12	-	395	9.29	4255	100
1988	1118	23.95	2652	56.84	378	8.09	13	-	506	10.84	4667	100
1989	1124	21.92	2952	57.57	487	9.49	13	-	552	10.77	5128	100
1990	1126	21.52	2898	55.38	713	13.62	13	-	483	9.23	5233	100
1991	1237	20.03	3249	52.61	1117	18.09	12	-	560	9.08	6175	100
1992	1670	24	3181	46	1376	20	13	0.17	517	10	6955	100
1993	2109	26	3592	44	1551	18	13	0.15	886	10	8151	100
1994	2485	26	4035	42	2053	21	12	0	1114	11	9699	100
1995	3564	27	4857	37	3139	24	10	0	1663	12	13233	100

Source : Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, Ministère des finances, 1985-1995.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 1985-1995 كان محتكر من طرف خمس شركات عمومية، حيث أن الشركة الوطنية لتأمينات النقل

¹ بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)، العدد 11 (2016)، ص 347.

² نفس المرجع أعلاه، ص 347.

³ غفصي توفيق، مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة 2011-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17 (2017)، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، ص 381.

CAAT كانت أول سنة نشاط لها في عام 1986. الشركة الجزائرية للتأمين SAA تعتبر الرائدة في السوق من حيث الإنتاج خلال فترة الدراسة وهذا يعود الى أقدميتها وخبرتها الطويلة في مجال التأمين مما أدى الى اكتسابها لعدد كبير من الزبائن حيث أن حصتها السوقية بدأت في الانخفاض منذ سنة 1989 بعد الغاء مبدأ التخصص وعلى الرغم من الغاء مبدأ التخصص بقيت هي الرائدة في السوق ، تليها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR إلا أن هذه الأخيرة بدأ انتاجها ينخفض منذ بداية نشاط الشركة الجزائرية لتأمينات النقل بحكم تحويل محفظتها في تأمينات النقل الى الشركة الجزائرية لتأمينات النقل، ثم التعااضدية الفلاحية بحصص ضعيفة في السوق، وأخذت تعااضدية عمال الثقافة والتربية أضعف حصة سوقية.

2. معدل كثافة قطاع التأمينات: يعكس لنا معدل الكثافة مدى مساهمة كل فرد من المجتمع في انتاج التأمين، بمعنى مدى تطور الحس التأميني بين أفراد المجتمع، لذا تم اعداد الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): معدل كثافة التأمين بالجزائر للفترة ما بين 1985-1995

السنة	رقم الأعمال * (مليون دج)	عدد السكان ** (10 ³)	كثافة التأمين (دج/ الفرد)
1985	3752	22570	166.23
1986	3998	23240	172.88
1987	4255	23920	177.88
1988	4667	24590	189.79
1989	5128	25260	203.00
1990	5233	25910	201.96
1991	6175	26550	232.58
1992	6955	27180	255.88
1993	8151	27790	293.30
1994	9699	28360	341.99
1995	13233	28900	457.88

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات (*) التقارير السنوية التي تصدرها وزارة المالية، مديرية التأمينات 1985-1995، ** البنك العالمي

معدل الكثافة للسنة (T) = رقم الأعمال في السنة (T) / عدد السكان في نفس السنة

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الكثافة التأمينية (مبلغ أقساط التأمين بالنسبة للفرد) في الجزائر خلال فترة الدراسة عرفت زيادة مستمرة من سنة الى أخرى حيث سجلت ما قيمته 166.23 دينار جزائري سنة 1985 كحد أدنى و 457.88 دينار جزائري سنة 1995 كحد أقصى، إلا أن هذه الزيادة تبقى منخفضة وتعبّر على محدودية الأقساط التأمينية المكتتبة من طرف الأفراد سنويا وهذا بالمقارنة مع المعدل العالمي.

3. معدل اختراق قطاع التأمينات: تبرز مكانة قطاع التأمينات على المستوى الاقتصادي من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (PIB)، هذا المؤشر يدرس العلاقة بين رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمينات خارج الموافقات الدولية و PIB في سنة معينة.

الجدول رقم (03): معدل اختراق قطاع التأمين في الجزائر للفترة 1985-1995

السنوات	الإنتاج * (مليون دج)	(PIB) ** (مليار دج)	معدل الاختراق (%)
1985	3752	2916	0.13
1986	3998	2966	0.13
1987	4255	3127	0.14
1988	4667	3477	0.13
1989	5128	4220.43	0.12
1990	5233	5544	0.09
1991	6175	8621.32	0.07
1992	6955	10746.95	0.06
1993	8151	11897.24	0.07
1994	9699	14874	0.07
1995	13233	20049.9	0.07

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات (*) التقارير السنوية التي تصدرها وزارة المالية، مديرية التأمينات 1985-1995، ** الديوان الوطني للإحصائيات

معدل الاختراق (TP) = إنتاج التأمين للسنة (T) / الناتج الداخلي الخام (PIB) للسنة (T)

من خلال معطيات الجدول رقم (03) نلاحظ أن معدل الاختراق خلال الفترة 1985-1995 في انخفاض مستمر ومعدلاته ضعيفة حيث انخفض من 0.13 في سنة 1985 الى 0.07 سنة 1991 وحافظ على نفس النسبة، ترجع أسباب هذا الانخفاض الى احتكار القطاع من طرف خمس شركات عمومية فقط (غياب المنافسة في السوق) مما أثر على رقم أعمال القطاع ومنه انخفاض معدل النفاذية للقطاع، ضعف الوعي التأميني، الأزمة البترولية التي شهدتها البلاد في سنة 1986 وما نتج عنها من تدهور للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتدني دخول الأسر الجزائرية، الأزمة السياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد، كل هذه الأوضاع ساهمت في ضعف الاقبال على طلب التأمين وبالتالي انخفاض في دفع الأقساط التأمينية ومنه انخفاض معدل الاختراق.

المحور الرابع: دوافع التوجه نحو تحرير قطاع التأمينات وآثاره على الاقتصاد الجزائري

من خلال هذا المحور سوف نوضح أهم الأسباب التي دفعت الدولة الجزائرية الى تحرير سوق التأمينات وأهم انعكاسات تحرير هذا القطاع على الاقتصاد الوطني.

1. دوافع تحرير السوق الجزائرية للتأمينات: تتمثل أهم الأسباب التي دفعت الدولة الجزائرية الى إعادة النظر في تنظيم قطاع التأمين الجزائري ورفع الاحتكار عليه في:

- **الأزمة البترولية لعام 1986:** أزمة 1986 هي أزمة اقتصادية هيكلية تتعلق بانخفاض أسعار البترول بشكل كبير ما أثر سلبا على إيرادات الدول المصدرة له خاصة الدول الأعضاء في منظمة OPEC. أثرت أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري وأدت الى تسجيل معدلات نمو سلبية سنتي 1987 و1988 نتيجة لتراجع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية ونتيجة لهذه الأزمة ظل أداء الاقتصاد الوطني ضعيفا الى غاية 1995¹.

- **الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق:** تفاقمت أزمة المديونية سنة 1982 ما خلق صعوبات تمويلية كبيرة تلبها أزمة النفط في 1986 مما أدى الى تفاقم المديونية الخارجية. بعد تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وعجز الدولة الجزائرية على دفع أعباء ديونها الخارجية أصبح حتميا اللجوء الى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية والخصوصية، وبدأت الجزائر تتحول شيئا فشيئا الى اقتصاد السوق². تتمثل أهم مراحل الانتقال من نظام اقتصادي موجه أثبت فشله الى نظام اقتصادي يستند الى ميكانيزمات العرض والطلب (اقتصاد السوق) في تحرير الأسعار وفتح الأسواق وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار³.

- **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:** ان اتصال الجزائر المستقلة بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة 1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT ولكن الاتصال الفعلي لم يتم إلا سنة 1996 بعد جولة الأورغواي وانشاء المنظمة العالمية للتجارة⁴. تعتبر جولة الأورغواي من أهم الجولات التي شهدتها الجات نظرا لأنها شملت معظم جوانب التجارة الدولية مثل التجارة في السلع وكذلك التجارة الدولية في قطاع

¹ أسماء بوزنورة، آثار أزمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03 (2016)، جامعة قسنطينة 02 (عبد الحميد مهري)، ص 49.

² ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة (بومرداس)، أيام 04 و05 ديسمبر 2006، ص 04.

³ مختاري ملوكة، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09 (2017)، جامعة مصطفى اسطنبولي (معسكر)، ص 32.

⁴ عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة الأغواط، ص 62.

الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأمور المتعلقة بالاستثمار، يشمل قطاع الخدمات المالية كما حددته جولة الأورغواي على قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به، وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم الدول الأعضاء ب: فتح أسواقها أمام شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية، تقوم شركات التأمين في دولة معينة ببيع خدماتها إلى عملاء في دول أخرى، السماح لشركات تأمين مشتركة بأن تزاوّل أعمالها في الدول المضيفة¹.

● **الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي:** ان اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 يندرج ضمن مبادرة برشلونة (نوفمبر 1995)، يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، حيث أن هذا الاتفاق يسير في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها².

2. **آثار تحرير السوق الجزائرية للتأمينات على الاقتصاد الوطني:** للوقوف على انعكاسات تحرير السوق الجزائرية للتأمينات على الاقتصاد الوطني قمنا بتحليل نشاط التأمين خلال الفترة 1997-2015 لتقييم الوضعية الاقتصادية للقطاع، وذلك بتحليل إنتاج القطاع، قياس معدل اختراق ومعدل كثافة القطاع وكذا مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني.

1.2. تطور رقم أعمال قطاع التأمينات بالجزائر

سوف نوضح تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1997-2015.

الجدول رقم (04): تطور رقم أعمال قطاع التأمينات بالجزائر خلال الفترة 1997-2015

الوحدة: مليون دج

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رقم الأعمال	15652	15998	17154	19501	21783	28985	31311	35758	41620	46474
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
رقم الأعمال	53789	67884	77339	81713	86675	99630	113995	125505	127900	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية التي تصدرها وزارة المالية، مديرية التأمينات، 1997-2015.

من خلال معطيات الجدول رقم (04) يتبين لنا أن رقم أعمال شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة من 1997-2015 في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث ارتفع إنتاج القطاع من 15652 مليون دج في سنة 1997 إلى 35758 مليون دج في سنة 2004 يمكن تفسير هذه الزيادة بدخول شركات تأمين خاصة جديدة إلى السوق الجزائرية نتيجة تحرير قطاع التأمين في 1995 حيث أصبحت السوق الوطنية تتميز بنوع من المنافسة، فرض الدولة للتأمين الإلزامي على الكوارث الطبيعية في سنة 2003 حيث دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ عام 2004، الزيادة في الأسعار الجارية. كما قفز رقم أعمال القطاع من 46474 مليون دج سنة 2006 إلى 99630 مليون دج سنة 2012 وهذا راجع إلى تعديل وإتمام الأمر 95-07 بموجب الأمر 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي فسح المجال للمستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية للتأمينات والفصل في نشاط شركات التأمين، التنوع في أساليب توزيع المنتجات التأمينية (التأمين البنكي) دخل هذا الأمر حيز النشاط في عام 2011 حيث أصبحت

¹ صفية أحمد أبو بكر، أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي الثاني (التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات)، الدوحة (قطر)، أيام 06 و08 أكتوبر 2003، ص 103.

² ز عباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر، ص 53-55.

سوق التأمينات تتميز بتنوع نسبي من حيث أصناف الشركات والمنتجات التأمينية وقنوات توزيع المنتجات التأمينية مما أدى الى زيادة الطلب على التأمين ومنه نمو رقم أعمال القطاع.

2.2. انتاج قطاع التأمين الجزائري حسب صنف شركات التأمين: بعد تحرير السوق الجزائرية للتأمينات أمام المستثمرين الخواص بموجب الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 تغير هيكل سوق التأمينات فبعد أن كان القطاع محتكر من طرف شركات عمومية قبل 1995 أصبح السوق يتكون من شركات عمومية وخاصة بالإضافة الى التعااضديات والتعاونيات.

الجدول رقم (05): انتاج قطاع التأمين حسب صنف شركات التأمين للفترة 2010-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الشركات العمومية	المبلغ 54438	57985	64105	72047	77964	79073
	الحصة 67%	67%	64%	63%	62%	62%
الشركات الخاصة	المبلغ 20467	21635	25003	28173	30322	30090
	الحصة 25%	25%	25%	25%	24%	23%
الشركات المختلطة	المبلغ -	243	1703	3179	4928	5265
	الحصة -	0.3%	1%	3%	4%	4%
التعااضديات	المبلغ 6808	6812	8820	10596	12292	13472
	الحصة 8%	7.7%	9%	10%	9.8%	10.6%
المجموع	المبلغ 81713	86675	99630	113995	125505	127900
	الحصة 100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية لنشاط التأمينات بالجزائر، مديرية التأمينات، 2010-2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق التأمين الجزائري لا يزال محتكر من طرف الشركات العمومية بالرغم من تحرير السوق حيث أنها تسيطر على أكثر من 60% من رقم الأعمال المنجز، أما النصيب الباقي من السوق فيعود الى المؤسسات الخاصة بنسبة لا تتجاوز 25% من انتاج القطاع، أما الشركات المختلطة والتعااضديات فتأخذ نسبة 1% من الإنتاج. يعود سبب هذا التفاوت والتفوق للشركات العمومية الى خبرة وأقدمية هذه الشركات في السوق.

3.2. انتاج قطاع التأمين حسب فروع التأمين: يسمح تحليل نشاط التأمين حسب الفروع من معرفة مدى مساهمة كل فرع في الزيادة التي تحققت شركات التأمين.

الجدول رقم (06): انتاج قطاع التأمين حسب فروع التأمين للفترة 2010-2015

الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تأمين السيارات	المبلغ 40329	43958	53118	61073	65360	66841
	الحصة 50%	51%	53%	54%	52%	52%
تأمين أضرار الممتلكات	المبلغ 26708	29215	32559	37030	42850	42723
	الحصة 33%	34%	33%	32%	34%	33%
تأمين النقل	المبلغ 6045	5679	5262	5749	6406	5652
	الحصة 7%	7%	5%	5%	5%	4%
الأخطار الفلاحية	المبلغ 1051	1047	1398	1758	2052	2591
	الحصة 1%	1%	1%	2%	2%	2%
تأمين القروض	المبلغ 47	14	3	4	3	3
	الحصة 0%	0%	0%	-	0%	0%
تأمينات الأشخاص	المبلغ 7533	6761	7290	8381	8834	10089
	الحصة 9%	8%	7%	7%	7%	8%
المجموع	المبلغ 81713	86675	99630	113995	125505	127900
	الحصة 100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية لنشاط التأمينات بالجزائر، مديرية التأمينات، 2010-2015.

من خلال الجدول نلاحظ تفوق فرع التأمين على السيارات حيث يمثل أكبر حصة سوقية بنسبة تفوق 50% من الإنتاج، يليه التأمين على أضرار الممتلكات بنسبة تفوق 32% من

الإنتاج الإجمالي، أما التأمين على الأشخاص فلا يمثل سوى 7% من الإنتاج الإجمالي. فعلى الرغم من انفتاح السوق في سنة 1995 والفصل في نشاط شركات التأمين (تأمينات الأضرار، تأمينات الأشخاص) بموجب الأمر 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي دخل حيز النشاط في عام 2011 بقي إنتاج قطاع التأمينات يتركز على فروع التأمين الإلزامية كتأمينات السيارات وتأمينات الأضرار إذ تحتل هذه الفروع حصصا هامة من إنتاج القطاع. في حين تبقى فروع التأمين الاختيارية مثل تأمينات الأشخاص تحتل حصصا ضعيفة في السوق وهذا يعود الى غياب الوعي التأميني.

4.2. مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق)

من خلال الجدول رقم (07) سوف نوضح تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام بعد تحرير قطاع التأمينات

الجدول رقم (07): مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة 1997-2015

السنوات	الإنتاج * (مليون دج)	(PIB) ** (مليار دج)	معدل الاختراق (%)
1997	15652	27802	0.06
1998	15998	28304.91	0.06
1999	17154	3238.2	0.53
2000	19501	4123.2	0.47
2001	21783	4227.1	0.52
2002	28985	4522.8	0.64
2003	31311	5247.5	0.60
2004	35758	6150.4	0.58
2005	41620	7563.6	0.55
2006	46474	8520.6	0.55
2007	53789	9306.2	0.58
2008	67884	10993.8	0.62
2009	77339	9968	0.78
2010	81713	11991.6	0.68
2011	86675	14526.6	0.60
2012	99630	16115.4	0.62
2013	113995	16569.3	0.69
2014	125505	17205.1	0.73
2015	127900	17230	0.74

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات (*) وزارة المالية، مديرية التأمينات 1997-2015، ** تقارير بنك الجزائر).

من خلال معطيات الجدول رقم (07) نلاحظ أن معدل اختراق التأمين (أقساط التأمين / الناتج الداخلي الخام) خلال الفترة 1997-2015 حقق نتائج أفضل من تلك التي حققها القطاع في ظل احتكار الدولة للقطاع، إلا أن معدل التغلغل يبقى منخفض حيث لم يصل حتى الآن الى نسبة 1% وهذا مقارنة مع الدول الصناعية التي يصل فيها المعدل الى 9%. ترجع أسباب هذا الانخفاض الى عدة عوامل منها احتكار الشركات العمومية لنشاط التأمين بالرغم من انفتاح السوق أمام المستثمرين الخواص، ضعف الثقافة التأمينية، الدخل المنخفض للأسر الجزائرية هذا يؤدي الى اقبال ضعيف على طلب المنتجات التأمينية... الخ. كل هذه العوامل تؤدي الى ضعف الاقبال على التأمين وبالتالي انخفاض في دفع الأقساط ومنه انخفاض معدل الاختراق.

5.2. معدل كثافة قطاع التأمين

من خلال الجدول الموالي سوف نوضح تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر

الجدول رقم (08): معدل كثافة التأمين للفترة 1997-2015

السنوات	رقم الأعمال * (مليون دج)	عدد السكان ** (10 ³)	معدل الكثافة (دج/ فرد)
1997	15652	29890	523.653
1998	15998	30340	527.290
1999	17154	30770	557.491
2000	19501	31180	625.432
2001	21783	31590	689.553

905.781	32000	28985	2002
966.388	32400	31311	2003
1089.186	32830	35758	2004
1250.225	33290	41620	2005
1375.784	33780	46474	2006
1568.192	34300	53789	2007
1947.332	34860	67884	2008
2180.405	35470	77339	2009
2262.264	36120	81713	2010
2354.019	36820	86675	2011
2651.849	37570	99630	2012
2973.265	38340	113995	2013
3209.025	39110	125505	2014
3207.925	39870	127900	2015

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات (*) التقارير السنوية لوزارة المالية، مديرية التأمينات، 2015-1997، ** البنك العالمي

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الكثافة التأمينية في الجزائر خلال فترة الدراسة عرفت زيادة مستمرة بعد تحرير سوق التأمينات، ورغم الزيادة المستمرة والايجابية في معدل الكثافة إلا أنها لا تعبر عن إيجابية المؤشر وهذا بالمقارنة مع المعدل العالمي حيث تبقى الأقساط التأمينية المكتتبة من طرف المؤمن لهم محدودة وهذا يعكس مدى تراجع الوعي التأميني نظراً لغياب الأساليب التحسيسية من جهة والمعتقدات السائدة من جهة أخرى بالإضافة الى تراجع معدل دخول الأسر الجزائرية وارتفاع معدلات البطالة... الخ.

6.2. مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني

تعتبر مؤسسات التأمين من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة داخل اقتصاد أي دولة إذ تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال توظيف احتياطات شركات التأمين في أوعية استثمارية تعود بأرباح على شركات التأمين وتساهم في تمويل الاقتصاد الوطني. من خلال الجدول رقم (09) سوف نوضح التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2015 وهذا حسب الأصناف.

الجدول رقم (09): التوظيفات المالية لقطاع التأمين حسب الأصناف (2006-2015)

الوحدة: مليون دج

السنة	قيم الدولة	السوق النقدي	القيم المنقولة	ودائع لأجل	أصول عقارية	المجموع
2005	المبلغ	35462	608	9938	9255	55263
	الحصة	64%	1%	18%	17%	100%
2006	المبلغ	38223	430	8033	12267	64990
	الحصة	59%	1%	12%	19%	100%
2007	المبلغ	43368	200	7439	15247	77337
	الحصة	56%	0%	10%	20%	100%
2008	المبلغ	42719	-	10032	23696	93661
	الحصة	42%	-	10%	29%	100%
2009	المبلغ	50427	-	16832	28898	113880
	الحصة	44%	-	15%	25%	100%
2010	المبلغ	59774	-	14206	44260	137628
	الحصة	43%	-	10%	32%	100%
2011	المبلغ	63840	-	17073	60051	166632
	الحصة	38%	-	10%	36%	100%
2012	المبلغ	73336	-	17184	63632	180032
	الحصة	41%	-	10%	35%	100%
2013	المبلغ	80426	-	17293	66629	200770
	الحصة	40%	-	9%	33%	100%
2014	المبلغ	94800	-	19760	69885	223888
	الحصة	42%	-	9%	31%	100%
2015	المبلغ	113431	-	20915	69960	252267

الحصة	45%	-	8%	28%	14%	100%
-------	-----	---	----	-----	-----	------

(-) تشير الى عدم توفر احصائيات.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية لنشاط التأمينات بالجزائر، مديرية التأمينات، وزارة المالية، 2006-2015.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن خلال فترة الدراسة 2005-2015 التوظيفات المالية لقطاع التأمين الجزائري في ارتفاع من سنة الى أخرى حيث قفزت من 55263 مليون دج سنة 2005 الى 180032 مليون دج سنة 2012 هذا راجع الى صدور الأمر 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07-95 الصادر في 25 جانفي 1995 الذي فسح المجال للمستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية للتأمينات حيث دخل هذا الأمر حيز النشاط سنة 2011 وبهذا ارتفع عدد الفاعلين في السوق الجزائرية للتأمينات بحلول 2011، كما ارتفعت قيمة التوظيفات المالية للقطاع لتصل الى 223888 مليون دج سنة 2014 نتيجة التعديلات التشريعية فيما يخص الالتزامات المقننة لشركات التأمين حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات المقننة حيث أعطى هذا المرسوم ثماره بزيادة نسبة مساهمة القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني. التوظيفات المالية لقطاع التأمين مصنفة حسب ما نص عليه التشريع الجزائري، فحسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالالتزامات المقننة حيث تتضمن هذه المادة توظيف الالتزامات المقننة بالنص التالي: يجب أن تمثل الالتزامات المقننة بعناصر الأصول الآتية: قيم الدولة، القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة، الأصول العقارية، التوظيفات الأخرى. كما حددت المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين أصناف التوظيفات المالية لشركات التأمين. كما نلاحظ أن التعديلات التشريعية المنصوص عليها فيما يخص أصناف التوظيفات المالية لشركات التأمين أبدت ثمارها حيث أن أكبر حصة من التوظيفات خلال فترة الدراسة موجهة لقيم الدولة باعتبار الاستثمار في هذا الصنف مضمون ويعود بأرباح على شركات التأمين وعلى الاقتصاد الوطني، ثم في المرتبة الثانية تأتي التوظيفات في الودائع لأجل حيث أن هذا النوع من الاستثمار مضمون كذلك وبعيد عن المخاطرة كما تساهم أموال شركات التأمين المدخرة في البنوك في المساهمة في استثمارات تنموية تخدم الاقتصاد الوطني وتعود بأرباح على شركات التأمين كما أن من مبادئ السياسة الاستثمارية لشركات التأمين مبدأ الحيطة والحذر أي الابتعاد عن الاستثمار في أوعية غير مضمونة لذا نجد أن أكبر حصة من توظيفات أموال شركات التأمين موجهة نحو قيم الدولة والودائع لأجل لأن كلا الصنفين مضمون وبعيد عن المخاطرة، التوظيف في الأصول العقارية يأتي في المرتبة الثالثة بينما التوظيف في السوق النقدي أخذ أضعف حصة باعتبار توظيف أموال شركات التأمين في سوق البورصة ملئ بالمخاطر عكس الأصناف الثلاثة الأولى.

خلاصة

من خلال دراسة وتحليل السوق الجزائرية للتأمينات قبل وبعد صدور الأمر 07-95 بغية الوقوف على انعكاسات تحرير قطاع التأمين الجزائري على الاقتصاد الوطني استخلصنا ما يلي:

- تحرير السوق الجزائرية للتأمينات جاء نتيجة عدة عوامل منها ما هي داخلية ومنها ما فرضتها مؤسسات العولمة على الجزائر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- قطاع التأمين الجزائري قبل 1995 كان محتكر من طرف خمس شركات عمومية تمارس مختلف عمليات التأمين بالإضافة الى شركة عمومية متخصصة في إعادة التأمين حيث لم يكن هناك تنوع في أصناف الشركات ولا في المنتجات التأمينية، بحلول 1995 تغير هيكل سوق التأمين الجزائري بدخول الرأس المال الخاص وأصبح سوق التأمين يتكون من

شركات عمومية وخاصة وبالتالي نمو وارتفاع رقم أعمال القطاع ، بحلول 2006 صدر الأمر 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07 الذي فسح المجال للرأس المال الأجنبي لدخول سوق التأمين الجزائري حيث دخل هذا الاجراء حيز التنفيذ عام 2011 و أصبح السوق يتميز بنوع من المنافسة بزيادة عدد الفاعلين في السوق مما ساهم في التطور الإيجابي لرقم أعمال القطاع.

- رغم تحرير القطاع لا يزال سوق التأمين الجزائري محتكر من طرف الشركات العمومية هذا التفاوت والتفوق للشركات العمومية يعود الى أقدمية هذه الشركات في السوق مما أكسبها عدد كبير من الزبائن.
- لا تزال فروع التأمين الاجبارية تأخذ أكبر حصة من حيث الإنتاج رغم تحرير القطاع خصوصا فرع تأمين السيارات، وبقيت التأمينات الاختيارية كتأمينات الأشخاص مساهمتها ضعيفة في الإنتاج ولم ترقى الى المستوى المطلوب رغم الفصل في نشاط شركات التأمين بموجب الأمر 04-06 المؤرخ في 2006 وهذا راجع الى نقص الثقافة التأمينية. هذا يعتبر أثر سلبي بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث كلما زاد الاقبال على المنتجات التأمينية (الإلزامية والاختيارية) خصوصا فرع التأمين على الأشخاص حيث أن ما يميز شركات التأمين على الأشخاص الاكتتاب في عقود طويلة الأجل مما يكسبها حجم أقساط كبير وبالتالي مدخرات ضخمة ومنه زيادة نسبة مساهمة شركات التأمين على الأشخاص في التوظيفات المالية وبالتالي الرفع في نسبة المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني.
- تحرير السوق الجزائرية للتأمينات ساهم في التنوع في قنوات توزيع المنتجات التأمينية فقبل صدور الأمر 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 توزيع المنتجات التأمينية كان مقتصر على الأشكال التقليدية وبصدور الأمر 04-06 استحدثت قنوات توزيع حديثة تتمثل في التأمين عن طريق البنوك مما ساهم في الوصول الى عدد كبير من الزبائن.
- تحرير السوق الجزائرية للتأمينات لم يقابله تطوير وابتكار منتجات تأمينية جديدة حيث تم فرض بعض التأمينات الإلزامية كالتأمين على الكوارث الطبيعية، التأمين على السفر الذي أصبح إلزاميا لكل من يطلب تأشيرة، التأمين على القرض الذي تطلبه البنوك.
- معدل اختراق قطاع التأمين حقق نتائج أفضل بعد تحرير القطاع هذا راجع الى نمو رقم أعمال القطاع نتيجة مساهمة شركات تأمين جديدة (خاصة وأجنبية) في رقم أعمال القطاع وفرض بعض التأمينات الإلزامية. إلا أنه يبقى منخفض ولم يرقى بعد الى المستوى المطلوب حيث لم يصل حتى الآن الى 1% ويعود هذا الى عدة اعتبارات كاحتكار الشركات العمومية لنشاط التأمين، عدم وجود وعي تأميني وبالتالي الاقبال على المنتجات الإلزامية فقط، انخفاض دخول الأسر الجزائرية، ارتفاع تسعيرة التأمين، عدم تسوية المطالبات في الوقت المحدد وبالتالي عدم وجود رغبة في التوجه للتأمين هذا يؤدي الى اقبال ضعيف على التأمين وبالتالي انخفاض في دفع الأقساط ومنه انخفاض معدل الاختراق.
- مساهمة شركات التأمين في التوظيفات المالية في ارتفاع من سنة الى أخرى خلال فترة الدراسة ، قبل 1995 لم يكن هناك تحديد في نسب توظيف احتياطات شركات التأمين ولا في أصناف التوظيفات المالية حيث كانت احتياطات شركات التأمين توجه الى الخزينة العمومية، في 1995 حددت الأطر التشريعية النسب الواجب توظيفها من طرف شركات التأمين وأصناف التوظيفات مما أثر إيجابيا على نسبة مساهمة القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني، كما أن التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية مقيدة حسب ما نص عليه التشريع الجزائري حيث أن الدولة صممت وعدلت الأطر التشريعية بما يتناسب مع أهدافها المسطرة للرفع من نسبة مساهمة القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني. كما لاحظنا عدم وجود حرية في استثمار احتياطات شركات التأمين حيث أن شركات التأمين تستثمر

أموالها حسب ما حدده التشريع الجزائري، بالإضافة الى عدم توفر سوق استثماري منظم ومتطور لاستثمار أموال شركات التأمين في الجزائر.

- قطاع التأمين الجزائري حقق نتائج إيجابية بعد تحريره من خلال الرفع والنمو في رقم الأعمال وارتفاع معدل اختراق القطاع ومستوى التوظيفات المالية لشركات التأمين إلا أنه لم يرقى بعد الى مستوى التطلعات وبقيت الكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق القطاع للأهداف المرجوة منه.

المراجع

● الكتب

- عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري (الجزء الأول التأمينات البرية)، الطبعة الثالثة، مطبعة ردكول (الجزائر)، 2002.
- معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر).

● التقارير

- 'Guide des assurances en Algérie' Edition 2015، présenté par KPMG، dépôt légal: 2918-2014، ISBN: 978-9947-807-24-8.
- 'le secteur des assurances en Algérie' publication des services économiques، Trésor (Direction Générale)، septembre 2013.
- Rapport d'activité de l'assurance en Algérie، Ministère des finances، Direction Générale du trésor، Direction des assurances، 1985-1995.
- Rapport d'activité de l'assurance en Algérie، Ministère des finances، Direction Générale du trésor، Direction des assurances، 1997-2015.

● المداخلات

- ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة (بومرداس)، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.
- صفية أحمد أبو بكر، أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي الثاني (التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات)، الدوحة (قطر)، أيام 06 و 08 أكتوبر 2003.

● المجلات

- أسماء بوزنورة، آثار أزمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03 (2016)، جامعة قسنطينة 02 (عبد الحميد مهري).
- بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)، العدد 11 ديسمبر 2016.
- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو - متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر.
- عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الأغواط.
- غفصي توفيق، مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة (2011-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17 (2017)، جامعة محمد بوضياف (المسيلة).
- مختاري ملوكة، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09 (2017)، جامعة مصطفى اسطنبولي (معسكر).